

الجريدة الرسمية

الجريدة الرسمية - العدد ٢ - ٢٠٢٢/١/١٣

١٤٤

في ضوء كل ما تقدم، جرى تقديم اقتراح القانون المعجل المكرر المرفق، آملين من المجلس التأسيسي الكريم مناقشته وإقراره.

أتينا باقتراحنا المعجل المكرر المرفق، آملين من المجلس التأسيسي الكريم مناقشته وإقراره.

٢٥٨ قانون رقم

الغاء الرسم السنوي المقطوع
المنصوص عليه في المادة ٢٩
من القانون رقم ١٧٣/٢٠٠٢ تاريخ ٢٠٠٢/١٤

أقر مجلس النواب،
وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:
المادة الأولى:

يلغى نص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٠٠٢/١٤ (الموازنة العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠٠٠) المعدلة بموجب القانون رقم ٣٢٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨ (الموازنة العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠٠١) والقانون رقم ٣٩٢ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٨ (الموازنة العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠٠٢) والقانون رقم ٥٨٣ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٣ (الموازنة العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠٠٤) والقانون رقم ٢٠١٧ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ (تعديل الفقرة الأولى من المادة ٢٠ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠) والمعدل من القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٠٠٢/١٤ والمعدل بالقوانين رقم ٣٢٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨ ورقم ٣٩٢ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٨ ورقم ٥٨٣ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٣، والقانون رقم ١٠٨ تاريخ ٢٠١٨/١١/٣٠.

المادة الثانية:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعدها في ٥ كانون الثاني ٢٠٢٢

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

الأسباب الموجبة

لما كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٠٠٢/١٤ (الموازنة العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠٠٠) نصت على فرض رسم مقطوع على المكلفين بضربية الدخل،

٢٥٧ قانون رقم

تمديد العمل بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٧ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٦ (تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية وتعليق أقساط الديون)

أقر مجلس النواب،
وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:
مادة وحيدة:
أولاً:

يمدد العمل بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٧ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٦، والمنتشر في ملحق العدد ٢٩ من الجريدة الرسمية تاريخ ٢٠٢١/٧/٢٢، وذلك اعتباراً من ٢٠٢٢/١/١ ولغاية ٢٠٢٢/٣/٣١.

ثانياً:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.
بعدها في ٥ كانون الثاني ٢٠٢٢

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

الأسباب الموجبة

في ظل استمرار انتشار جائحة فيروس كورونا (COVID 19)، وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩ على توصية المجلس الأعلى للدفاع بتمديد إعلان التعبئة العامة من الاول من تشرين الأول الحالي لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، والإبقاء على الإجراءات والتدابير المقررة سابقاً.

وحيث أنه يقتضي أيضاً تمديد العمل بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٧ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٦ (الذي مدد العمل بالقانون رقم ١٩٩ تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٩ اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١ ولغاية ٢٠٢١/١٢/٣١) وبالتالي تمديده مجدداً لغاية ٢٠٢١/٣/٣١